

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

في الموت أيضا أي كما أنه أحق به في الفلاس والحاصل أن الشيء غير المحوز ربه أحق به في الفلاس والموت وأما المحوز فربه أحق في الفلاس لا في الموت وعند الحنفية ربه أحق به في الفلاس والموت مطلقا سواء كان محوزا أو غير محوز وعند الشافعية ربه ليس أحق به في الموت والفلاس قوله ولو مسكوكا أي دفع رأس مال سلم ففلاس المسلم إليه وعرف ذلك المسكوك عنده بطبع عليه أو ببينة لازمت المسلم إليه من وقت قبضها لوقت تفليسه ورد المصنف بلو على أشهب حيث قال لا يرجع المسلم في عين دراهمه المسكوك بل يحاص بها لأن الموجود في الأحاديث من وجد سلعته أو متاعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك إلا هـ وحجة ابن القاسم قياس الثمن على المثلن قوله وآبقا هذا داخل في حيز المبالغة وحاصله أنه لو باع عبدا فأبق عند المشتري ثم فليس المشتري للبايع أن يرضى بعبده الآبق بأن يتفق البائع مع الغرماء على أخذه وأنه لا شيء له في الحصاص فإن وجدته أخذه وإن لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص ولا شيء له والحاصل أن لبائع العبد إذا أبق أن يرضى بالمحاصة ولا يطلب العبد وله أن يرضى بعبده وإذا رضي به فإن وجدته أخذه وإن لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص هذا مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب الذي رد عليه المصنف بلو لا يجوز لبائع العبد الرضا به ويتعين أن يحاص بثلثه فإن وقع ونزل ورضي به ولم يجده رجع للحصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء أنه لا يرجع للحصاص وهذا الخلاف الواقع بين الشيخين مبني على خلاف آخر وهو أن أخذ السلعة من المفلس نقض للبيع الأول أو ابتداء فكلام ابن القاسم مبني على الأول وكلام أشهب مبني على الثاني قوله إن وجدته الأولى حذفه لقول المصنف ولزمه إن لم يجده قوله وأولى بمال المفلس أي وأولى إذا كان الفداء بمال المفلس المخلوع منه قوله وأمكن أي أمكن أخذه واستيفاءه هذا مما يدل عليه قراءة قوله سابقا ماله بفتح اللام لأن المال لا يكون إلا ممكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط هذا الشرط فيه بخلاف الشيء الذي ثبت للغريم فإنه تارة يمكن استيفاءه وتارة لا يمكن قوله فالزوجة أي المدخول بها يتعين الخ قوله ولها الفسخ قبل الدخول أي إذا فليس قبل الدخول وهذه مسألة استطرادية غير داخلية في المصنف لأن الكلام فيما قبض وحيز قبل الفلاس والزوج وهو المبتاع لم يحصل منه قبض للبضع قبل الفلاس قوله كما قدمه المصنف أي من أن للزوجة الطلاق على الزوج قبل البناء بعد ثبوت عسره بالصداق قوله بنصفه أي سواء قلنا أنها تملك بالعقد نصف الصداق والدخول يكمله أو قلنا أنها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وقوله ولها الفسخ أي ولها الرضا بالإقامة معه وحينئذ فتحاص بجميعه بناء على أنها تملك بالعقد كل الصداق والطلاق يشطره وتحاص بنصفه بناء على أنها تملك بالعقد

النصف والدخول يكمله قوله ثم فلس الجاني أي فيخاصص المجني عليه أو ورثة غرماء الجاني بما صالح عليه قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطا الخ الأولى إسقاط هذا الكلام لأن الذي جعل شرطا لأخذ الغريم عين شيئه إمكان استيفائه وهذا ظاهر ولم يجعل عدم الإمكان شرطا تأمل قوله لا إن طحنت الحنطة عطف على معنى قوله ولم ينتقل أي واستمر لا أن الخ فاندفع ما يقال أن المصنف قد عطف بلا بعد النفي مع أنها لا تعطف بعده وإنما كان الطحن هنا ناظرا مع أنه قد تقدم في الربويات أنه غير ناقل على المشهور لأن النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء والنقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون إلا بأقوى شيء فلا يلزم من عدم النقل هناك عدمه هنا ولا عكسه قوله أو بمسوس أي أو خلط قمح جيد بمسوس قوله أو قطع الجلد نعالا